



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني في ميدان:

علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

محددات الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية

دراسة حالة الجزائر لفترة 2013-2020

من إعداد:

\* أسماء حيلاب

\* حكيمة خادم الله

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2024/06/10

امام اللجنة المكونة من قداسنا:

رئيسا	أستاذة بجامعة قاصدي مرباح	ليلي مقدم
مناقشا	استاذة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	امنة ولعة
مشرفا ومقررا	أستاذ بجامعة قاصدي مرباح	رشيد حفصي

السنة الجامعية: 2024/2023

# الإهداء

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أهدي ثمرة هذا العمل

إلى التي طالما شق لي دعاؤها الصعاب تلوى الصعاب وقادتني إلى الفوز في مراحل الحياة

.....أمي حفظها الله.....

وإلى من أزرني وكان في نفس الوقت الأخ والصديق وضحي من أجل ذلك بالكثير وهان عليه كل

شيء من أجلي

.....أبي حفظه الله.....

وإلى الأنوار التي تملأ علينا البيت ضياء إخوتي وأخواتي..

وإلى فلدات اكبادي اولادي حفظهم الله ورعاهم

وإلى زوجي الذي اعانني للوصول الى هذا المقام...

وإلى من درجوا معي ودرجت معهم على مقاعد الدراسة وخاصة تخصص مالية المؤسسة...

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.....

# شكر وتقدير

ليس بعد تمام العمل من شيء أجمل ولا أحلى من الحمد، فالحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وكما ينبغي لجزيل فضله وعظيم إحسانه على ما أنعم به على

من إتمام هذا البحث

ثم إنه لا يسعني إلا أن أشيد بالفضل وأقر بالمعروف لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث .. وأخص بالذكر

أستاذي المشرف الدكتور حفصي رشيد على ما خصني به من التوجيه والتصويب...وما علمني من فيض إنسانيته وخلقه الرفيع ومستواه الراقى

وإلى كل الأشخاص والهيئات التي دعمتني وساعدتني في إنجاز هذا البحث. إلى كل أساتذتي الأفاضل بكلية علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب، بورك

فيهم جميعا

## المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد محددات الشمول المالي في الجزائر من خلال الإعتماد على ثلاث متغيرات أحدهما تابع والأخرين مستقلين في الجانب التطبيقي حيث تمثل المتغيرين المستقلين في عدد الماكينات الصراف الآلي N\_AGEN ، القرض الممنوح للقطاع الخاص MCSP ؛ والمتغير التابع صافي الائتمان المحلي NET\_CREDI ؛ وقد تم الإعتماد على المعطيات والبيانات المنشورة في بيانات البنك الدولي خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2020 والمنشورة على قاعدة بيانات البنك الدولي والخاصة بالجزائر وبالاعتماد على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد وتحليله ببرنامج أفيز ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص وحجم القروض في الجزائر. إحصائية معنوية بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص، صافي لإئتمان المحلي، الجزائر.

**الكلمات المفتاحية :** شمول مالي، عدد الوكالات، القرض الممنوح للقطاع الخاص، صافي لإئتمان المحلي، الجزائر.

## **Abstract**

Financial inclusion plays an important role in mobilizing savings, reducing poverty and developing of financial system in developed countries in general and developing countries in particular. This study aims to test the effect of financial inclusion on the financial performance of Algerian banks. We examined the relationship between the financial inclusion index as an independent variable and the performance indicators of capital adequacy, management quality, profitability management, and liquidity, as dependent variables using the panel data for a sample of banks during the period 2004-2012. We concluded that there is a significant relationship between the financial inclusion and the performance of the Algerian banks, which means the need to pay attention to the subject of financial inclusion and its role in improving the performance of banks in Algeria.

**Keywords:** Financial Inclusion , Capital Adequacy, Liquidity Position, Earning Management, Management Quality, liquidity, Bank Performance, panel data, Algeria.

## المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	الإهداء
III	الشكر
IV	ملخص
VI-V	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الاختصارات
3-2-1	مقدمة
4	الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والبنوك التجارية
5	تمهيد
5	المبحث الأول: ماهية الشمول المالي
5	المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي نشأة وتطوره
7	المطلب الثاني: ابعاد الشمول المالي
9	المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي واهدافه
11	المطلب الأول: ماهية واهمية ووظائف البنوك التجارية
12	المطلب الثاني: الصيرفة الالكترونية في البنوك التجارية
21	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
21	المطلب الأول: دراسات باللغة العربية و باللغة الأجنبية
23	المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية
25	خلاصة الفصل
27	الفصل الثاني: الدراسة القياسية والإحصائية لمحددات الشمول المالي في البنوك التجارية
28	تمهيد
28	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

28	المطلب الأول: عرض عينة الدراسة
29	المطلب الثاني : طريقة جمع البيانات والأدوات المستخدمة
29	المبحث الثاني: عرض وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة
30	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
31	المطلب الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة
34	خلاصة الفصل
36	الخاتمة
40	قائمة المراجع
47	الملاحق

## قائمة الجداول

اسم الجدول	رقم الجدول
ابعاد الشمول المالي	الجدول 1
مخرجات معالجة متغيرات الدراسة	الجدول 2
محددات الشمول المالي في الجزائر	الجدول 3
نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للمؤشر NET_CREDI	الجدول رقم 4
نتائج اختبار تجانس للنموذج	الجدول رقم 5

## قائمة الاشكال

اسم الشكل	رقم الشكل
علاقة البنك التجاري بالمدعين و المقترضين	الشكل رقم 01
يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمؤشر NET_CREDI	الشكل 02

## قائمة الاختصارات والرموز

Capital Adequacy Ratio	نسبة كفاية رأس المال	CAR
Financial Inclusion	الشمول المالي	FIN
Management Qualité	جودة الإدارة	MG
Eaening Management	إدارة الربحية	EM
Liquidité Position	درجة السيولة	LQ
	البرنامج الإحصائي	Eviews10
Grass Domestic Product	الناتج الإجمالي المحلي	GDP
Value Added	القيمة الاقتصادية المضافة	EVA
NOMBRE AP GEN	عدد ماكنات الصراف الآلي	N_AGEN
	القرض الممنوح	M_csp
	صافي الائتمان	N_CREDI

# المقدمة العامة

يعد الشمول المالي في القطاع البنكي من المفاهيم الأكثر تداولاً في الفترة الأخيرة من بروز الأزمة المالية 2008 التي فرضت على المؤسسات المالية زيادة الاهتمام بها وذلك لأهميته إذ يلعب الاستقرار المالي دوراً مهماً في القطاع البنكي في تحقيق التنمية المستدامة للبلاد مما يساهم في رفع من قدرة وكفاءة النظام البنكي من وفرة السيولة قدرة على تقديم الائتمان وغيرها من المهام ومواجهة مختلف المخاطر الداخلية والخارجية حيث يلعب الشمول المالي دوراً مهماً في تعزيز النمو الاقتصادي وحماية المؤسسات المالية من العديد من المخاطر.

يلعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً في أي اقتصاد، فهو بمثابة شريان الحياة الذي يغذي مختلف النشاطات الاقتصادية، ويساهم القطاع المصرفي في تجميع المدخرات وذلك من خلال تلقي البنوك الأموال من الأفراد والشركات الذين يرغبون في ادخارها، ويحافظون عليها آمنة، وتمويل استثمارات وذلك بتقديم البنوك القروض للأفراد والشركات لتمويل مشاريعهم وتسهيل المدفوعات، ودعم الاستقرار المالي.

بما أن البنوك التجارية بالجزائر هي أحد مكونات القطاع المصرفي فهي تستخدم المؤشرات لتقييم أدائها المالي، وذلك من أجل إعطاء صورة لمدى ملائمتها المالية، وإبراز لنتائجها الحقيقية، بالإضافة إلى استخدام نماذج يمكن في بعض الأحيان تصحيح الأخطاء وتبني العراقيل والمشاكل التي تحول دون تحقيق الأهداف.

وبما أن البنوك الجزائرية لديها العديد من التعاملات مع متعاملين دوليين وفي خضم التطورات المتسارعة في تكنولوجيا تحاول الجزائر جاهدة اللحاق بركب هذه الدول من خلال تدعيم التكنولوجيا والشمول المالي من أجل تطوير البنية التحتية لهذه البنوك.

### ➤ إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما تم ذكره سابقاً؛ تتجسد إشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي التالي: ماهي محددات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة 2013-2021؟

ويتفرع تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع مستويات الشمول المالي في البنوك التجارية؟
- ما هو واقع الاستقرار المالي للبنوك التجارية في الجزائر؟
- ماهي محددات الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية؟

### ➤ فرضيات الدراسة:

كإجابة أولية على الأسئلة المطروحة، تم طرح الفرضيات التالية:

- هناك انخفاض في مستويات الاشتغال المالي رغم الجهود المبذولة بهذا الخصوص
- تعبر مستويات الاستقرار المالي للبنوك التجارية جيدة إلى حد ما

- يقيس الشمول المال مستوى اتاحة الخدمات المالية وقياس مدى استغلالها واستخدامها وبالتالي يعمل الشمول

المالي على تعزيز فرص الوصول للخدمات المالية من خلال العمل على تطوير جانبي العرض والطلب

### ➤ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- الإثراء النظري لموضوع الشمول المالي والاستقرار المالي على مستوى البنك؛
- تقديم إسهام جديد للأبحاث والدراسات التي تدرس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في كوتونديلا
- تمكين الباحثين من معرفة محددات الشمول المالي في البنوك التجارية

### ➤ أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- العمل على الإحاطة بالجانب النظري المتعلق بموضوع البحث؛
- تشخيص واقع الشمول المالي في البنك التجاري؛ واقتراح مختلف الآليات التي قد تساهم في تعزيزه؛
- تشخيص واقع الاستقرار المالي للبنوك التجارية، معرفة مدى قدرة سياسة التوسع في الإقراض كأحد سياسات الشمول المالي في تفسير الاستقرار المالي على مستوى البنك التجاري محل الدراسة.

### ➤ منهج الدراسة:

حتى يستوفي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل، وتسليط الضوء عليه للتمكن من معالجة الإشكالية والإجابة على التساؤلات المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي، وذلك للإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع أي من خلال وصف مختلف المتغيرات التي لها علاقة بالدراسة، واستخدام أسلوب التحليل عند عرض تطور المتغيرات خلال فترة الدراسة بالنسبة للبنك المعتمد.

### ➤ أدوات الدراسة:

اعتمدت دراستنا على مختلف المراجع (كتب، مذك ارت، مقالات،... إلخ) وذلك للإحاطة بالجوانب النظرية للموضوع، كما تم الاستناد إلى المواقع الرسمية سواء للبنك الدولي أو المتعلقة بالبنك محل البحث، وذلك لاستخراج مختلف المعطيات التي تقوم عليها الدراسة، إضافة للبرامج الإحصائية المتمثلة في كل من Excel وEviews12 لفرز وتحرير هذه المعطيات للوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

### ➤ صعوبات الدراسة:

قلة الدراسات المتعلقة بالشمول المالي وخاصة المتعلقة بالجزائر وخاصة البيانات في عدد من السنوات القليلة

المتوفرة على مستوى البنك الدولي مما شكل صعوبة في إعتقاد متغيرات الدراسة والنموذج المقترح .

➤ هيكل الدراسة:

من أجل تغطية الموضوع طبقاً للأهداف التي حددناها قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين:  
الفصل النظري والذي تضمن عموميات حول كل من الشمول المالي والاستقرار المالي في البنوك التجارية والعلاقة بينهما.

أما الفصل التطبيقي حاولنا من خلاله تحليل واقع الشمول المالي ومحددات الشمول المالي في الجزائر من خلال نموذج الإنحدار المتعدد.

## الفصل الأول:

الإطار النظري للشمول المالي والبنوك التجارية.

## تمهيد

حظي موضوع الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من قبل صانعي القرار في مختلف دول العالم، فقد حرصت سلطة النقد والمعاهد المصرفية والبنوك على ترسيخ مبادئه في مختلف المجتمعات. فالشمول المالي ليس مسؤولية الجهاز المصرفي فقط وإنما يتطلب جهات ومؤسسات متعددة داخل الدولة، من أجل وضع استراتيجيات عامة على مستوى الاقتصاد ككل. تهدف من هذا الفصل إلى عرض الإطار النظري للشمول المالي والبنوك التجارية في هذا الفصل، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، نعرض في المبحث الأول أهم المفاهيم المختلفة للشمول المالي التي أعطيت في هذا الصدد، وبما أن الشمول المالي ينشأ بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام مجموعة مناسبة منها بفعالية فلا بد من تحليل أهم المؤشرات المستخدمة في قياسه، وأبعاده.

### المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بدراسة الأسس النظرية للشمول المالي من خلال عرض هذا المفهوم، وأهم الأبعاد المفسرة له، ودور البنوك في تعزيزه.

### المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي نشأته وتطوره

لقي موضوع الشمول اهتماما واسع لدى الكتاب والباحثين الاقتصاديين وذلك لارتباطه بجوانب عدة: المؤسسات المالية، الوحدات الاقتصادية، العائلات

### أولاً: مفهوم الشمول المالي

#### التعريف الأول

يعني الشمول المالي بان الافراد الراشدين لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام مجموعة مناسبة منها بفعالية ويبدأ الشمول المالي بجزء حساب إيداع أو حساب معاملات في البنك أو في مؤسسة مالية أخرى (Demirguc\_Kunt et al, 2012) وحسب البنك الدولي الشمول المالي يعني أن الافراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلي احتياجاتهم مثل: المبيعات المالية والمدفوعات المدخرات، الائتمان والتأمين بحيث تكون مقدمة بطريقة مسؤولة ومستدامة"

#### التعريف الثاني

"هو مجموعة من العمليات المالية التي تهدف إلى الاستجابة للصعوبات التي تواجه المجتمعات المحلية في التراجع والمجتمعات التي تعاني من حلقة الفقر المفرغة للوصول إلى رؤوس الأموال) Bourque and Gendron. 2003<sup>1</sup>.

#### التعريف الثالث

"هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض. بأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفاعلة"<sup>2</sup> Chak rabarty (2013)

### الشمول المالي من المنظور الإسلامي:

إن العقيدة الاقتصادية المركزية للإسلام تسعى بنية اقتصادية واجتماعية مزدهرة وعادلة ومتكافئة، يستطيع فيها جميع افراد المجتمع تحقيق اقصى قدر من قدراتهم الفكرية والحفاظ على صحتهم والنهوض بها والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

<sup>1</sup> <http://www.banque mondiale.org/fr/news/feature/2015/10/13/opportunities-and-challenges-for-expanding>

<sup>2</sup> financial-inclusion-in-Tunisia 21/04/2018 Alexandra Zins. Laurent Weill The determinants of Financial inclusions in Africa. Review of Developement finances (2016) 46-57

وتنمية المجتمع. فالتنمية الاقتصادية والنمو هما جنباً إلى جنب مع العدالة الاجتماعية، والتي تعتبر العناصر الأساسية لنظام اقتصادي إسلامي والذي من خلاله يجب منح جميع أعضاء المجتمع الإسلامي نفس الفرص لتقدم أنفسهم، بما في ذلك الوصول إلى الموارد الطبيعية. بالنسبة لأولئك الذين لا يوجد لديهم عمل ولأولئك الذين لا يستطيعون العمل (بما في ذلك المعاقين)، يجب أن يتحمل المجتمع الحد الأدنى من متطلباتهم للحياة الكريمة من خلال توفير المأوى والغذاء والرعاية الصحية والتعليم. يهدف الإسلام إلى توزيع الموارد فقط من خلال خلق توازن المجتمع الذي يتجنب المستنزفين للثروات والفقير (Zamir, 2012). المجتمع الذي يفهم فيه الجميع أن الثروة نعمة يقدمها الخالق لغرض وحيد هو تقديم الدعم للحياة البشرية جمعاء. لتجنب حالة من الثروات والفقير المدقع. يحظر الإسلام تراكم الثروة الغير المقيد ويفرض قيوداً على الاستهلاك من خلال قواعده التي تحظر الانفاق الزائد، ومن ثم يجب إعادة الفائض الصافي بعد الانفاق المعتدل اللازم للحفاظ على مستوى معيشي متواضع إلى أعضاء المجتمع الغير قادرين على العمل. يعتبر الإسلام أكثر قدرة كأمين وعامل في استخدام هذه الموارد نيابة عن الأقل قدرة، فإن الملكية ليست وسيلة استبعاد وإنما عبارة عن دمج يتم فيه استرجاع حقوق الأشخاص الأقل قدرة في الدخل والثروة.

### ثانياً : نشأة الشمول المالي وتطوره

ظهر مصطلح الشمول المالي<sup>1</sup> Financial inclusion (عكس الإقصاء المالي) لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وثرقت عن الخدمات المالية في جنوب إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. وفي العام 1999م استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وتجدد الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية و/أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها. ينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية. وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح. ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة. وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية. واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وفي عام 2013، أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء C-GAP (ومؤسسة التمويل الدولية (IFS) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي. وعملت العديد من الحكومات على "إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية،

<sup>1</sup> Alexandra Zins. Laurent Weill (2016) The determinants of Financial inclusions in Africa. Review of Development 46-57.

واتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية. ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية، وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية. وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم في العام 2001، وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حالياً لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي

تطور مفهوم الشمول المالي خلال العقد الماضي، إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استئشهاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي وتم قياس الشمول المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي. وفيما يلي وصف واف لكل من الأبعاد السابقة:

#### جدول رقم 1: أبعاد الشمول المالي

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول الى الخدمات المالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عدد تقارير الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية.</li> <li>- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع</li> <li>- حسابات النقود الالكترونية.</li> <li>- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.</li> <li>- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الاقل.</li> </ul>
استخدام الخدمات المالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم.</li> <li>- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم.</li> <li>- عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين.</li> <li>- عدد المعاملات (الإيداع والسحب)</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)</li> <li>- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.</li> <li>- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.</li> <li>- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.</li> <li>- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.</li> <li>- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.</li> <li>- ما هو عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.</li> </ul>

<sup>1</sup> سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين 2016.

<p><b>القدرة على تحمل التكاليف:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور.</li> <li>- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.</li> <li>- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.</li> <li>- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية عالية الثمن.</li> <li>- نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.</li> <li>- وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.</li> </ul> <p><b>حماية المستهلك:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.</li> <li>- مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 إلى 2 شهرين الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل.</li> <li>- نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.</li> </ul> <p><b>الراحة والسهولة:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.</li> <li>- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية<sup>1</sup></li> </ul> <p><b>التثقيف المالي :</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع.</li> <li>- النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.</li> </ul>	<p>جودة الخدمات المالية</p>
--	-----------------------------

المصدر: سمير إبراهيم البرغوثي وآخرون، محاسبة المؤسسات المالية: البنوك وشركات التأمين، دار زمزم، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

<sup>1</sup> حنين محمد بدر عجوز، "دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء" - دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، الجامعة قذقيملاسلإا، كلية التجارة الجامعة الإسلامية فلسطين، لاملعأ ق ادا ير تسيلجام 92017 ص

المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي وأهدافه

### الفرع الأول: أهمية الشمول المالي

يعاني حوالي مليار شخص الجوع يومياً، يكافح حوالي 1.2 مليار شخص للعيش على أقل من 1.2 دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم، يجب خلق حوالي 600 مليون وظيفة خلال السنوات القادمة لاستيعاب الشباب<sup>11</sup> الداخلين إلى سوق العمل، تشير قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي (جلوبال Findex) أن 7.2 مليار من البالغين على مستوى العالم حوالي نصف مجموع السكان البالغين، ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في البلدان المرتفعة الدخل حوالي 89 % من البالغين لهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، بينما % 41 فقط في الاقتصادات النامية (مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي 2013).

من هنا تبرز أهمية تثقيف العملاء بأهمية الحصول على الخدمات المالية، وكيف يكون لديهم خيارات مالية أفضل، على سبيل المثال، سيدرك العملاء نوع الخدمة المالية التي تلي حاجاته الشخصية وسوف يساعد ذلك بتحسين النمو الشامل للبلاد. وبالتالي فإن عملية الحصول على الخدمات المالية بتكلفة معقولة ستحسن من حياة الفقراء وبالتالي فإن للاستبعاد المالي أثر كبير على النمو الاقتصادي حيث أشار أبودية 2016 (م) الى مخاطر الاستبعاد المالي وهي:

- صعوبة الحصول على الائتمان أو الحصول على الائتمان من المصادر غير الرسمية بأسعار باهظة.

- الانخفاض العام في الادخار والاستثمار<sup>1</sup>

- ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.

- تراجع مشاريع القطاع الخاص المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.

- انتشار الفقر والفساد والجريمة وزيادة معدلاتهما.

- ضعف الانظمة المالية والمصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي الكبير.

اذن فالشمول المالي هو عبارة عن استراتيجية طويلة المدى ولتحقيق اهداف هذه الاستراتيجية يمكن الاخذ بعين الاعتبار

المجالات الرئيسية الذي يجب ان يتناولها الشمول المالي:

- ينبغي توفير فرصة الحصول على الخدمات المالية الاساسية مثل المصارف... الخ.

- يجب ان تقابل الخدمات المالية احتياجات الفقراء يجب ان تكون الخدمات المالية في متناول الجميع.

- يجب تعزيز جودة الخدمات والمنتجات المالية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Pour plus d'informations, voir le document préparé par le groupe de travail sur l'inclusion financière approuvé par le Conseil des gouverneurs des banques centrales arabes sous le titre de : les exigences de l'adoption d'une stratégie nationale globale visant à promouvoir l'inclusion financière dans les Etats arabes.

<sup>2</sup> بدر شحدة حمدان، ماجد أبو دية "أثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين" مجلة الاقتصاد والمالية جامعة فلسطين المجلد 02

- يساهم في الاهتمام بالسكان ذوي الدخل المنخفض خاصة النساء والوصول الى الافراد والشركات الصغيرة والمتوسطة  
ودمجها في القطاع المالي الرسمي لمنافسة بين المؤسسات المالية من العمل على التنوع وجودة المنتجات من اجل جذب أكبر  
عدد من العملاء

### الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل  
ضمن آليات مشتركة وموحدة، وتنامي المنافع المتأنية من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء / البنك الدولي  
أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل.

وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي كما وضعها أبودية (2016م) وهي كالتالي:

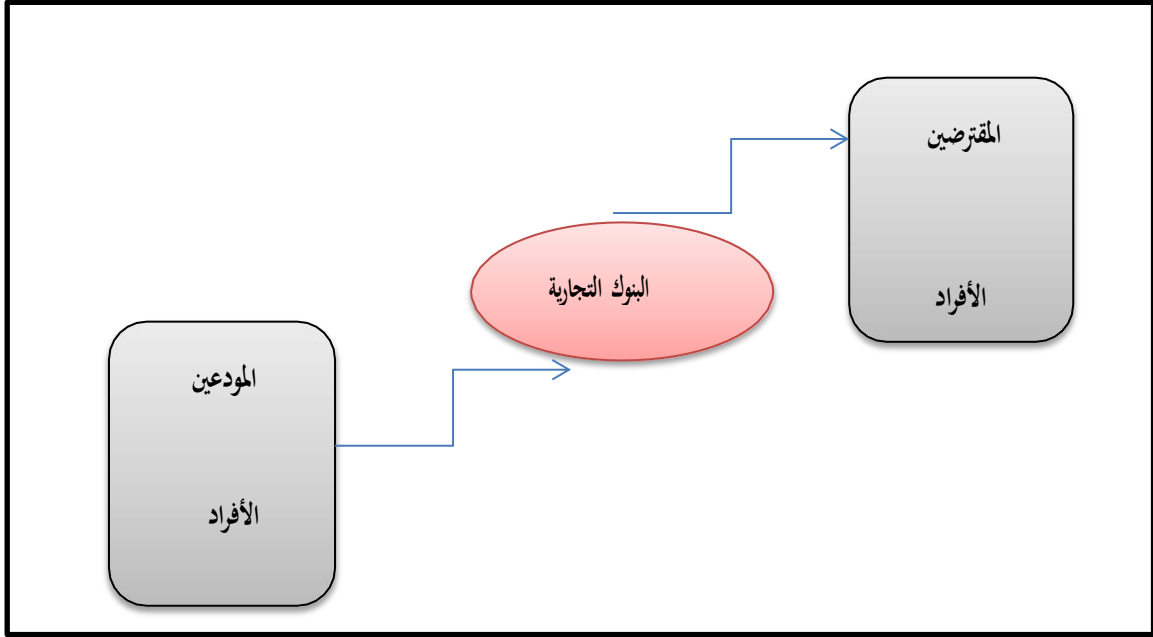
- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول  
عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

### الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية:

لوحظ أن تعريف البنوك التجارية يختلف حسب تغير المنهج الذي يستخدمه الباحثون وباختلاف النظرة إلى الوظائف التي  
تؤديها تلك المصارف، إلا أن تطور المؤسسات المالية في المجتمعات وظهور الجديد منها أدى إلى سهولة التعرف على  
السمات الرئيسية لعملها، وبالتالي يمكن تعريف المصارف التجارية بناء على تلك السمات على أنها:  
هي تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار  
مدخراتهم، وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل<sup>1</sup>  
وهذا التعريف يقودنا إلى وظيفة البنك الأولى وهي الوساطة بين المودعين والمقترضين كما يوضحه الشكل التالي:

<sup>1</sup> أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف؛ مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2008، ص 144، 145

الشكل رقم(01) : علاقة البنك التجاري بالمودعين والمقترضين.



المصدر: سمير ابراهيم البرغوثي وآخرون، محاسبة المؤسسات المالية: البنوك وشركات التأمين، دار زمزم، الطبعة الأولى، الأردن،

18،2011 ص

وتعرف أيضا على أنها كل مؤسسة متخصصة بقبول الودائع المختلفة الجارية منها، تحت الطلب أو لآجل وتفتح الاعتمادات وتحصل الصكوك المسحوبة من العملاء أو عليهم، وتمنح كافة أنواع القروض وتقوم بأية أعمال مصرفية أخرى<sup>1</sup>.

كتعريف آخر للبنوك التجارية: هي مصارف تجمع أموال الزبائن في صورة ودائع وتوظفها في عمليات مجزية كتشجيع التجارة وقبول خصم الكمبيالات<sup>2</sup>. من خلال التعريفات السابقة يمكننا القول إن البنك التجاري عبارة عن منشأة مالية هدفها المتاجرة بالنقود التي يحصل عليها من الغير في شكل ودائع أو قروض، واستخدامها في مجالات استثمارية لتحقيق عوائد، وهذا إضافة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الأخرى

### الفرع الثاني: أهمية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أحد المنشآت الاقتصادية المتخصصة التي تتعامل في النقود، حيث أنها الجهة أو المكان التي يلتقي فيها عرض النقود بالطلب عليها، وهذا يرجع إلى أن هذه البنوك تقوم بإيجاد نظاما ذا كفاءة عالية تعمل على تجميع ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت، كما تعد أداة ضرورية تقوم بحمة التمويل اللازم للأفراد أيضا وللتجار والمنتجين من

<sup>1</sup> سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك و المصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 57،58

<sup>3</sup> صادق راشد الشمري، ادارة المصارف، الواقع و التطبيقات، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص20.

خلال ما توفره وتمنحه من ائتمان<sup>1</sup>.

وتظهر أهمية البنوك التجارية كذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تهيئة الاموال وضخها في مجالات استثمارية متعددة تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتولى تمويلها من خلال عمليات الإقراض إلى مؤسسات تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى تقديم خدمات متميزة لتضمن البقاء والنمو والاستقرار وتحقيق الأرباح وتعزيز المراكز التنافسية لها<sup>2</sup>. اضافة إلى ذلك تأتي أهمية البنوك من كونها تساهم وبشكل فعال في تنمية الاقتصاد وتطويره، ومنه فان أي خلل في أحد البنوك يؤدي إلى هزات متتابة في المؤسسات المالية الأخرى في الاقتصاد المحلي والعالمي، حيث له تأثير بالغ الأهمية على حاجات ورغبات المتعاملين و حركة الأموال في الاقتصاد و هيكل التجارة و الاستثمار<sup>3</sup>.

#### المطلب الخامس: المصرفية الالكترونية في البنوك التجارية:

نظرا للتطور الكبير الذي عرفته الحياة الاقتصادية، ونمو المبادلات التجارية وكذا التطور التكنولوجي، أدى هذا إلى ضرورة تحديث الخدمات المصرفية وعصرنتها زيادة على أعمالها التقليدية، كل هذا سيتم التطرق إليه من خلال ما يأتي:

#### الفرع الأول: العمليات المصرفية التقليدية:

تتمثل الخدمات المصرفية أساسا في قبول الودائع ومنح القروض ومن خلال هذا المطلب سوف نقوم بتفصيل بسيط لأهم العمليات المصرفية التقليدية الأساسية كالآتي:

#### أولاً: الودائع

أ. تعريف الودائع: عرفت الفقرة الاولى من المادة 67 من الأمر 11/03 المتعلق بقانون النقد والقرض الوديعة كما يلي " تعتبر أموال متلقاه من الجمهور، الأموال التي يتم تلقيها من الغير لاسيما في شكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط اعادتها"<sup>4</sup>.

ب. أنواع الودائع: يمكن أن تكون الودائع بأشكال مختلفة حسب الغرض منها فقد تكون ودائع تحت الطلب، ودائع لأجل وغيرها، ونعرض في أدناه تفاصيل كل نوع من هذه الودائع:

- ودائع تحت الطلب Demand Deposits : وهي أهم انواع الودائع التي تحتفظ بها المصارف التجارية، يتمثل هذا النوع من الحسابات في الأموال التي يودعها الأفراد و المؤسسات دون شرط أو قيد، كما يستطيع العميل السحب منها في أي وقت شاء. هذا ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الحسابات<sup>5</sup>.

- الودائع لأجل Time Deposits: وهي مبالغ يودعها العملاء لدى المصارف التجارية للأجل متفق عليه، لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد، وتقوم البنوك بتلقي هذه الودائع واستثمارها في البرامج الملائمة لذلك

<sup>1</sup> محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية؛ البنوك التجارية وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص1.

<sup>2</sup> فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك؛ مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الأردن، 2008، ص33.

<sup>3</sup> دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2012، ص24.

<sup>4</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، المادة 67 من الأمر 03-11 المؤرخ 16 رمضان 1431-2010.

<sup>5</sup> رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص77/76.

الأجل<sup>1</sup>. وعلى غرار ودائع تحت الطلب، فهذا النوع من الودائع يدفع البنك فائدة مقابلها إذ كلما زاد أجل الوديعة زاد معدل الفائدة.

ودائع الادخار Saving Deposits: وهي عبارة عن ودائع توفير لصغار المدخرين، يدفع المصرف فوائد لها من أجل تشجيع الادخار لدى الناس، و تخضع عملية السحب منها لقيود معينة، فلا بد من اخطار البنك مسبقاً اذا ما أ ارد المودع سحب الوديعة التي تتجاوز مبلغاً معيناً<sup>2</sup>.

- الودائع الائتمانية: يختلف هذا النوع من الودائع عن بقية الأنواع الأخرى، فهذا النوع الوحيد الذي لا يكون نتيجة إيداع حقيقي، بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية، بمعنى أنها عبارة عن ودائع كتابية، أي ناتجة عن مجرد تسجيل محاسبي لحركات الأموال داخل البنك<sup>3</sup>.

ثانياً: القروض

أ. تعريف القروض: تُشكل عملية منح القروض أحد أهم الوظائف التي يقوم عليها العمل المصرفي، إذ تمثل فوائدها مصدراً أساسياً لدخل المصارف، ولقدُ عرف القرض حسب المادة 68 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 المتعلق بالنقد والقرض " بأنه كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر"<sup>4</sup>.

ب. أنواع القروض: توجد عدة معايير لتقسيم القروض نذكر منها:

1. أنواع القروض من حيث المدة: وتنقسم من حيث المدة إلى:

- قروض قصيرة الاجل: تتراوح مدتها بين 30 يوم و سنة.

- قروض متوسطة الأجل: تتراوح مدتها بين سنة و خمس سنوات.

- قروض طويلة الأجل: وهي التي تزيد مدتها عن خمس سنوات.

2. أنواع القروض من حيث الغرض: تعد من أبرز تقسيمات القروض و هي كالتالي<sup>5</sup>:

- قروض تجارية: تستخدمها المنشآت لإدامة رأس المال العامل، و تعتبر المصارف التجارية متخصصة في منح القروض التجارية قصيرة الأجل، تتميز بصغر سعر الفائدة، كما تتصف بالشمول حيث تُقدم هذه القروض لمختلف فئات المقترضين حسب طبيعة النشاط ( تجاري\_صناعي\_ ز ارعي\_ عقاري )

<sup>1</sup> محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2016، ص 49.

<sup>2</sup> سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 60/59.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، 2010-2011، ص 28.

<sup>4</sup> ابراهيم أوراغ (مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية: أنواع العمليات المصرفية التقليدية والإلكترونية)، العدد 03، مارس 2018، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص 395.

<sup>5</sup> عبد السلام لفنة سعيد، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، 2013، ص 192-193.

— قروض زراعية: في الغالب ما تكون هذه القروض موسمية، مما يجعل الحاجة إليها تختلف من موسم لآخر وبالتالي هي الأخرى تندرج تحت قروض قصير الأجل.

- قروض صناعية: تكون لغرض تمويل مختلف العمليات الصناعية، وهي غالباً ما تكون طويلة الأجل، تتأثر بالظروف الدولية مثل استيراد بعض المواد من الخارج؛ تحرص المصارف على أن تكون المشروعات الإنتاجية التي سيتم تمويلها ذات جدوى اقتصادية

- قروض عقارية: وهي القروض المقدمة إلى المنشآت والأفراد لتمويل شراء وتجارة الأراضي والمباني. وهي عادة ما تكون طويلة الأجل وتتميز بارتفاع أسعار الفائدة.

### ثالثاً: الأوراق التجارية:

إضافة إلى قبول الودائع ومنح القروض، التعامل بالأوراق التجارية هو الآخر من العمليات المصرفية التقليدية.

أ. تعريف الأوراق التجارية: هي صكوك ثابتة للتداول تمثل حقاً نقدياً يستحق الدفع بمجرد الاطلاع أو بعد أجل قصير، كما عرفت بأنها " وثائق شكلية محررة بصيغ معينة لتثبيت دين محدد بمبلغ معين من النقود ذي أجل قصير عادةً، يتعهد فيها الموقع أو يأمر شخصاً آخر بأدائه إلى شخص ثالث مسمى أو إلى من يأمر به هذا الأخير أو إلى حاملها، وهذه الأوراق تكون قابلة للتداول، وبالتالي انتقال الحق الثابت فيها إلى الغير بالتظهير أو المناولة"<sup>1</sup>.

ب. انواع الأوراق التجارية: وتنقسم إلى:

**1. الكمبيالة:** هي صك يحرر وفقاً لشكل قانوني معين، ويتضمن أمراً مكتوباً صادراً من شخص يسمى **الساحب** موجهاً إلى شخص آخر يسمى **المسحوب عليه** بأن يدفع مبلغاً معيناً من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعين إلى شخص ثالث يسمى **المستفيد** أو لحامله دون تعيين<sup>2</sup>.

**2. الشيك:** محرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون ويتضمن أمراً صادراً من شخص و هو **الساحب** إلى شخص آخر يكون معروفاً و هو **المسحوب عليه** بأن يدفع لشخص ثالث أو لحامل الشيك وهو **"المستفيد"** مبلغاً معيناً بمجرد الاطلاع على الشيك<sup>3</sup>.

**3. سند لأمر (السند الاذني):** هو وثيقة يتعهد بمقتضاها شخص يسمى **المحرر** بأن يدفع مبلغاً معيناً من النقود لدى المصارف، لدى البنك إمكانية

القيام بعمليات أخرى توصف بالتابعة أبرزها ما يلي<sup>5</sup>:

- عمليات الصرف؛

- عمليات على الذهب و المعادن الثمينة؛

\_\_ تقديم الاستشارة؛

<sup>1</sup> محمد علي محمد بني مفداد، الأوراق التجارية؛ سند السحب لأمر والشيك، دار البيزوري للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 8

<sup>2</sup> جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 308.

<sup>3</sup> محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية؛ المجلد الثالث، الأوراق التجارية" دراسة مقارنة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 271.

<sup>4</sup> مصطفى كمال طه، الأوراق التجارية والإفلاس، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص 151.

<sup>5</sup> إبراهيم أوراغ، مرجع سبق ذكره، ص 400

- توظيف القيم المنقولة و كل منتج مالي و اكتتابها و شرائها و تسييرها و حفظها و بيعها و يعرف هذا النوع من العمليات بالخدمات المصرفية.

### ثانيا: العمليات المصرفية الحديثة

قطاع المصارف من أبرز القطاعات التي تتأثر بشرة المعلوماتية والاتصالات والتي شكلت عاملاً مساعداً لتنمية العمل المصرفي، وفيما يلي سنوضح أهم التطورات الحاصلة في الصيرفة الالكترونية:  
أ. أشكال الصيرفة الالكترونية

تستخدم البنوك الصيرفة الالكترونية لبناء وتعزيز الميزة التنافسية، وذلك من خلال عدد من الأشكال نذكر أهمها كما يلي:

#### 1. نقاط البيع الالكترونية Electronic points Of Sale:

وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وانشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء المدفوعات من خلال الخصم على حسابه الكترونياً بتمرير هذه البطاقة داخل الآلات المتصلة إلكترونياً بحواسيب المصرف<sup>1</sup>.

#### 2. الصيرفة المحمولة Mobile Banking:

تمثل هذه الخدمة في استخدام الهواتف الذكية لأداء المهام البنكية... وذلك مثل مراقبة أرصدة الحسابات، تحويل الأموال بين الحسابات وسداد الفواتير<sup>2</sup>. أهم فائدة مرتبطة بالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول هي إمكانية استخدام الخدمات في أي مكان وأي وقت، هذا ما يدعم الاجراءات الفورية وتوفير الوقت لمستهلك الخدمة<sup>3</sup>.

#### 3. مركز خدمة العملاء call center:

تقوم هذه الخدمة على تشغيل مراكز اتصالات لصالح العملاء للحصول على اجابات فورية للأسئلة المتعلقة بحساباتهم الجارية، حسابات التوفير، طلبات القروض، بطاقات الائتمان... اذ توظف العديد من البنوك ممثلي خدمة العملاء في مراكز الاتصال ليكونوا نقطة الاتصال الاولية لاستفسارات العملاء ومحاولة حل مشاكلهم أو توجيه المكالمات إلى المتخصصين داخل المؤسسة المصرفية<sup>4</sup>.

#### 4. خدمة الرسائل البنكية Bank SMS :

هي خدمة من الخدمات المصرفية الالكترونية والتي يمكنك بموجبها ارسال طلب والحصول على معلومات تتعلق بالحسابات والمعاملات اليومية<sup>5</sup>، وتعتبر الرسائل القصيرة من أبسط أشكال الصيرفة الالكترونية إذ تتميز بالانتشار الواسع بين المستهلكين، إلا ان التحدي الأكبر هو انها تعد أقل أشكال الخدمات المصرفية عبر الهاتف أماناً<sup>6</sup>.

#### 5. آلة الصراف الآلي ATM:

<sup>1</sup> وسيم محمد الحداد وآخرون، الخدمات المصرفية الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص من 63-66.

<sup>2</sup> عبد الرزاق ابراهيمي وآخرون، أهمية استخدام وسائط الصيرفة الالكترونية في تطوير الخدمات المصرفية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد7، العدد1، جوان 2020، ص 7.

<sup>3</sup> Bernardo Necoletti, mobile banking, evolution or revolon, palgrave macmillan publishing, 1st edition, England, 2014 .

<sup>4</sup> Bridgette Austin, Job descriptions, legal departement, USA, availabale on <https://careertrend.com>, 10/07/2024, 13:44.

<sup>5</sup> <https://www.cbq.qa>, 10/07/2024, 17:46.

<sup>6</sup> Sanjay kumar rout, mobile banking security, educreation publishing, 1st edition, India, 2019, p 42. <https://careertrend.com>, 10/07/2024, 13:44.

ظهرت أجهزة الصراف الآلي في سبعينيات القرن الماضي كبديل لموظفي الصرافة لتقليل المعاملات داخل البنك، أما في الثمانينات من نفس القرن بدأ الاهتمام بتخفيض التكاليف ومن ثم البحث عن تحقيق ميزة تنافسية. وقد تطور عمل هذه الأجهزة إذ لم تعد تقتصر على مجرد وسيلة للحصول على النقود، بل حالياً تقدم مجموعة من الوظائف نذكر منها:

- التعرف على رصيد الحساب؛
- القيام بسحب وإيداع نقدي؛
- إجراء تحويلات نقدية بين الحسابات؛
- طلب دفتر شيكات؛
- سداد الفواتير<sup>1</sup>.

#### ب. وسائل الدفع المالي الإلكتروني

من أهم مظاهر التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي استعمال وسائل الدفع الإلكتروني، وتبعاً لحرص البنوك التجارية على مواكبة الأحداث والتطورات التكنولوجية في العمل المصرفي وسعيها نحو الصيرفة الإلكترونية، شرعت في تقديم بعض وسائل الدفع. وتصنف وسائل الدفع الإلكترونية بالاعتماد على معيار توقيت الدفع ضمن ثلاثة أنظمة للدفع الإلكتروني:

#### 1. نظام الدفع الإلكتروني المسبق

يوحي نظام الدفع المسبق من تسميته على الحصول أولاً على النقود الإلكترونية ومن ثم تصبغ عملية شراء المنتج أو الخدمة ممكنة، ويشتمل هذا النظام على النقود الإلكترونية وكذا البطاقات الذكية.

- النقود الإلكترونية Electronic money: هي تلك النقود التي يتم تداولها عبر الوسائل الإلكترونية دون التمييز في ذلك بين وسائل الدفع الإلكتروني، وهي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدماً وغير مرتبطة بحساب بنكي و تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها و تستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة<sup>2</sup>.

- البطاقة الذكية Smart Card: و هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات صاحبها و يمكنها التخزين بسعة كبيرة تفوق البطاقات الأخرى، حيث تحمل كل المعلومات و التفاصيل و البيانات، و يختارها العميل للتعامل بها لما لديها من ميزات كميزة الدفع الفوري و إمكانية تحويلها لحافضة نقود إلكترونية تملئ و تفرغ او تحويلها إلى بطاقة تعريف أو بطاقة صحية<sup>3</sup>...

#### 2. نظام الدفع الإلكتروني الفوري

يعتمد هذا النظام على مفهوم الدفع لحظة انجاز الصفقة، لهذا يعتبر الأكثر تعقيداً من غيره من الأنظمة من حيث تطبيقه، وتتمثل اهم وسيلة يشملها هذا النظام في بطاقات الدفع الفوري.

- بطاقة الدفع الفوري: و يطلق على هذا النوع من البطاقات تسميات اخرى فتسمى بطاقات المدين أو بطاقات السحب المباشر من الرصيد أو بطاقات الوفاء، وتعتبر هذه البطاقات كثيرة الاستخدام و الانتشار في أوروبا، و يتطلب استخدام بطاقة الدفع

<sup>1</sup> محمد الصبري، ادارة العمليات المصرفية العادية\_ غير العادية\_ الإلكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2016، ص. 217.

<sup>2</sup> محمود محمد أبو فوة، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2009، ص. 63.

<sup>3</sup> يوسف حسن يوسف، التجارة الإلكترونية وأبعادها القانونية الدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، مصر، ص. 13، 14.

الفوري رقم تعريف شخصي و جهاز قادر على قراءة المعلومات المخزنة على الشريط المغناطيسي المثبت على ظهر البطاقة<sup>1</sup>.

### 3. نظام الدفع الإلكتروني المؤجل

في هذا النظام يتم شراء المنتج أولاً ثم دفع ثمنه فيما بعد، وتعد الشيكات الالكترونية والبطاقات الائتمانية إحدى الانظمة المنتشرة في الدفع المؤجل.

- الشيكات الالكترونية: و هو وثيقة الكترونية تحمل التزاما قانونيا هو ذات الالتزام في الشيكات الورقية، ويحمل نفس البيانات الأساسية و لكن يكتب بطريقة الكترونية ، و تتمثل آلية استخدام الشيك الالكتروني في أن المشتري حينما يختار السلع التي يريدتها يقوم بتحرير الشيك بالوسيلة الالكترونية و يوقعه الكترونيا ويقوم بإرساله إلى البائع<sup>2</sup>.

- بطاقة الائتمان: بطاقة بلاستيكية أو ورقية، تصدرها جهة ما (بنك أو شركة استثمار) ، يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه و رقم حسابه، حيث يملك الحامل تقديم تلك البطاقة للتاجر لتسديد ثمن مشترياته و يقوم بتحصيل تلك القيمة من الجهة المصدرة التي تقوم بدورها باستيفاء تلك المبالغ من الحامل<sup>3</sup>.

### المطلب السادس: مزايا ومعوقات التوسع في الصيرفة الإلكترونية بالنسبة للبنوك التجارية.

تمثل البنوك التجارية الطرف الثاني من أطراف التوسع في الصيرفة الإلكترونية وهي المسؤولة عن توفير أدوات الصيرفة الإلكترونية، ومن معوقات ومزايا التوسع في الصيرفة الإلكترونية بالنسبة للبنوك التجارية نذكر ما يلي<sup>4</sup>:

#### أولاً: مزايا التوسع في الصيرفة الالكترونية بالنسبة للبنوك التجارية

هناك العديد من المزايا التي تحول دون توسع البنوك في الصيرفة الالكترونية أهمها:

- زيادة القدرة على المنافسة: حيث من خلال توسع البنوك في الصيرفة الإلكترونية يستطيع تقديم خدمات مصرفية بسعر أقل و بجودة و بتكلفة أقل

- زيادة الأرباح: وذلك من خلال تخفيض النفقات و وزيادة الحصة السوقية للبنك؛

- زيادة الحصة السوقية: من خلال القدرة على تقديم خدمات مصرفية إلكترونية متكاملة و على مدار الساعة، و أيضا مراعاة السرية و الأمان و الدقة، و مراعاة حاجات العملاء الحالية و المستقبلية؛

- تشجيع الابتكار و التنوع في الخدمات: فمن خلال التوسع في الصيرفة الإلكترونية يستطيع البنك التوسع في حجم الخدمات التي يقدمها، و تخفيض كلفة تقديم تلك الخدمات، و التنوع في تلك الخدمات؛

- زيادة رضا العملاء: من خلال تلبية احتياجاته على مدار الساعة من خلال وجود القنوات الالكترونية التي تمكنه من الحصول على الخدمة المصرفية في أي وقت، و أيضا من خلال تخفيض الكلفة و الجهد للحصول على الخدمة؛

<sup>1</sup> العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات) كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2007

<sup>2</sup> السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الالكترونية والعمولة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الطبعة الثانية، مصر، 2008، ص166.

<sup>3</sup> جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص22.

<sup>4</sup> ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبدالات، الصيرفة الإلكترونية؛ الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008،

- تخفيض التكاليف: من خلال تشجيع العملاء على استخدام القنوات الالكترونية يتم تخفيض التكلفة، فقد أثبتت الدراسات أن تكلفة الخدمة المصرفية من خلال الانترنت على البنك هي أقل بكثير من كلفة الخدمة عن طريق الفروع.

#### ثانيا: معوقات التوسع في الصيرفة الالكترونية بالنسبة للبنوك التجارية

بالرغم من المزايا المذكورة أعلاه توجد العديد من المعوقات التنظيمية و المالية التي تحول دون توسع البنوك في استخدام الصيرفة الإلكترونية أهمها:

- عدم قناعة الإدارة بالجدوى الاقتصادية لتطبيق التكنولوجيا و بالذات الصيرفة الإلكترونية؛
- عدم توفر سياسة متعلقة بالأمان و السرية؛
- ارتفاع تكاليف الاستثمار المالي مثل ارتفاع شراء الأجهزة و الصيانة و التدريب و غيرها؛
- عدم تخصيص البنك مبلغ دوري لتجديد و تطوير الصيرفة الإلكترونية؛
- عدم و جود عدد كافي من العملاء للتعامل مع هذه التطبيقات، و انخفاض الوعي المصرفي لديهم؛
- عدم وجود قوانين تشجع البنوك على تبني الصيرفة الإلكترونية.

. المبحث الثالث: الدراسات السابقة

نعمل من خلال هذا المبحث على إبراز أهم الدراسات التي بحثت في العلاقة بين الشمول المالي في البنوك التجارية ومحداهة، باللغة العربية وباللغات الأجنبية، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية والأجنبية

الفرع الأول: الدراسات العلمية السابقة باللغة العربية

أولاً: دراسة (Ann. 2018) "تركيز منافسة البنك والشمول المالي"

هدفت هذه الدراسة إلى تركيز على تنافسية البنك بالتركيز على الشمول المالي، من خلال مؤشرات ومجموعة شاملة من تدابير المنافسة المصرفية لدراسة دور هيكل النظام المصرفي باعتباره محدد للتقلبات بين الدول والتوعية المالية للأسر، حيث استخدم الباحث بيانات 82 دولة خلال فترة 20 سنوات، وتوصلت النتائج إلى أن النماذج هي ذات التأثيرات الثابتة للبلد والوقت. وأن تركيز الصناعة المصرفية بشكل أكبر يرتبط بزيادة فرص إيداع الحسابات والقروض، كما يجب أن تكون قوة السوق في البنوك محدودة والدول التي تسمح للبنوك بالمشاركة فيها في نطاق أوسع من الأنشطة التي تتميز يقدر عالي من الشمول المالي، وتشير النتائج إلى أن درجة المنافسة هي جانب هام من القطاعات المالية الشاملة. على الرغم من النمو الكبير في الربحية والكفاءة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويبدو أن النظام غير قادر على الوصول إلى قطاعات واسعة من السكان، وخاصة المحرومين منها لتحقيق هذه الغاية<sup>1</sup>.

ثانياً: دراسة (Badar. 2017) "دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي والتقليل من الفقر<sup>2</sup>"

"تهدف هذه الدراسة إلى استبعاد الفقر في البلاد باعتباره أولوية مهمة للنمو الاقتصادي وتقدم المجتمع، ويساعد في تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما تعتبر المؤسسات المالية الركائز الصلبة للتقدم ونمو اقتصاد البلد. اعتمد الباحث على البيانات الثانوية التي تم جمعها من تقرير الوزارة المالية لحكومة الهند واستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لفترة سبعة سنوات حيث الناتج الإجمالي المحلي (GDP) متغير تابع والمتغيرات المستقلة هي عدد فروع البنك في البلد، معدل نمو أجهزة الصراف الآلي في جميع أنحاء البلاد ونسبة الودائع الائتمانية، كانت نتائج الدراسة إيجابية ولديها معنوية إحصائية خاصة تأثير عدد فروع البنوك ونسبة الودائع الائتمانية على الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، في حين أنها كانت غير معنوية بالنسبة للمتغير معدل نمو أجهزة الصراف الآلي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي. أن التوسع في الوصول إلى الخدمات المالية يحمل الأمل في المساعدة على الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: دراسة (Demirguc-Kunt et al.2013) علاقة التمويل الإسلامي بالشمول المالي باستخدام بيانات المستوى

الجزئي من خلال الإجابة على خمسة أسئلة في عينة تضم أكثر من 65000 بالغ من 62 دولة، يمثلون 72 في المائة من السكان

<sup>1</sup> Review of" Bank concentrations. Competition .and financial inclusion "N81, javier M.pereira (2018) Development finance

<sup>2</sup> Demirguc-kunt.Asli.Leora klapper.and Douglas Randall. (2013) 41 Islamic finance and financial inclusion measuring use of and demand for formal financial services among Muslim adults " policyResearch working paper Series 6642 (Washington: World Bank).

المسلمين البالغين في العالم (باستثناء البلدان التي يقل فيها عدد سكانها عن 2 في المائة أو أكثر من 99 في المائة من السكان المسلمين) ، وجدوا ان المسلمين اقل احتمالا من غير المسلمين بكثير في امتلاك حساب رسمي او الادخار في مؤسسة مالية رسمية عند السيطرة على مستوى الفرد ومع ذلك لم يجدوا أي دليل على ان المسلمين في العينة اقل احتمالية من غير المسلمين للإبلاغ عن الاقتراض الرسمي او أي شكل من اشكال الاقتراض وان المسلمين اكثر عرضة من غير المسلمين للإبلاغ الدين كحاجز للملكية الحساب ، ومع ذلك يبدو ان هذه النتيجة مدفوعة أساسا بالمستجيبين في افريقيا وجنوب الصحراء وفي جميع أنحاء العالم .

**رابعا: بن قيدة، بو عافية، 2018** واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، العدد 9 رقم 1، حيث تهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع الشمول المالي في البلدان العربية، والتطرق أهم المعوقات الحائلة دون تعميم الخدمات المالية فيها، وابرز أهم التجارب العربية التي نجحت في تجسيد الشمول، وقد توصل الباحثان الى أن معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية ال تزال ضعيفة مقارنة ببلدان العالم، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة الى أن مستوى التثقيف المالي ضعيف في الدول العربية؛ ●

**خامسا فائق وآخرون، 2019**، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد، 07 العدد، 04 حيث عالج الباحثون الإشكالية التالية: ما هي متطلبات تعزيز الشمول المالي باعتباره ركيزة هامة لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، وقد توصلوا إلى أن الشمول المالي عامال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة والحد من الفقر وعدم المساواة، كما الشمول المالي يساهم في تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي

● **شني، السعيد بن لخضر، 2018**، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03 العدد، 02 حيث عالج الباحثان الإشكالية التالية: هل استطاعت جمهورية مصر العربية تحقيق الشمول المالي من خلال مقدمة و استراتيجيتها؟ وقد توصل الباحثان الى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستدامة ومسؤولة

● **بن موسى، قمان، 2019**، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة (2011\_2017) مع التركيز على الجزائر، حيث هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع الشمول المالي والثقافة المالية في دول العالم العربي، الى جانب التعرف على تموضع الجزائر من الشمول المالي، وقد توصل الباحثان الى أن هناك تفاوت كبير في المؤشرات الجزئية للشمول المالي بين الدول العربية إذ تميل الكفة فيها لصالح دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة الى أن بسبب انخفاض الثقافة المالية ومحدودية الشمول المالي لدى فئات كبيرة فغن هناك جزء كبير من التنمية ضائع في الدول العربية، مما يفوت عليها فرصا جوهرية للقالع الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

**(Simo neaime.2018) دراسة: The impact of financial inclusion on income inequality, poverty, financial stability and inflation**

تهدف هذه الدراسة الى دراسة اثر الشمول المالي على عدم المساواة في الدخل والفقير والاستقرار المالي والتضخم. باستخدام عينة من ثمانية بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 2001-2022 ويستخدم هذا البحث الأسلوب المعمم للحظات (GMM) والمربعات الصغرى المعممة (GLS) وللتحليل استخدمت 2 مؤشرات: الدخل، التضخم، التكامل المالي، الاستقرار المالي. وتوصلت الدراسة الى ان الشمول المالي ليس له أي تأثير على الفقر والتكامل المالي هو أحد العوامل المساهمة في عدم الاستقرار المالي والشمول المالي له تأثير إيجابي على الاستقرار المالي.

**(Badar ALaM Iqbal 2017) دراسة: Role of banks in financial inclusion in India**

دور البنوك في الشمول المالي في الهند؛ تهدف هذه الدراسة الى دراسة تأثير الشمول المالي في الاقتصاد والنمو الاقتصادي خلال فترة سبعة سنوات، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد كأداة إحصائية رئيسية وللتحليل استخدمت أربعة مؤشرات: عدد فروع البنوك، نسبة الودائع الائتمانية، نمو أجهزة الصراف الآلي، الناتج المحلي<sup>1</sup> الإجمالي، وبعد التحليل باستخدام نموذج الانحدار المتعدد توصلت الدراسة الا ان مؤشرات عدد فروع البنوك ونسبة الودائع الائتمانية لها تأثير إيجابي مع الناتج المحلي الإجمالي، ونمو أجهزة الصراف الآلي ليس له تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي الهندي. فقد لاحظت الدراسة أن الشمول المالي يرتبط بتقدم وتطور الاقتصاد. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي أن تكون هناك الحاجة إلى تنظيم شمول مالي فعال في البلاد للوصول إلى الخدمات المالية.

دراسة (M.Mostak Ahamed 2017) :

تهدف هذه الدراسة الى دراسة أثر الشمول المالي على سلامة واستقرار البنك الدولي باستخدام عينة دولية من 1622 بنكاً في 86 بلد خلال الفترة 2002-2021 ويستخدم هذا البحث بيانات البنائ وللتحليل استخدمت عدة مؤشرات: ودائع العملاء، التكاليف الهامشية، الناتج المحلي الإجمالي.

وتوصلت الدراسة الا ان المستوى الأعلى من الشمول المالي يساهم في زيادة قدرة البنوك الى وجود أثر إيجابي واضح بشكل خاص مع تلك البنوك التي لديها حصة أكبر في تمويل ودائع العملاء. واهمية ضمان نظام مالي شامل ليست مجرد هدف بل هي أيضاً قضية يجب ان تحدد أولوياتها من قبل البنوك والشمول المالي يساهم في استقرار البنك

**(LISA CHAUVET.2017) دراسة: Financial coverage and concentration of the bank on the performance of the company**

<sup>1</sup> Badar ALaM Iqbal 2017"46 Role of banks in financial inclusion in India Samiaa Department of Commerce, Aligarh Muslim University, Aligarh, UP, Indiab International University of Business, Agriculture and Technology, Dhaka, Bangladeshc Guest Editor, Transnational Corporations Review, Taylor & Francis, UK Received 1 August 2015; accepted 10 September 2016 Available online 28 February 2017

ركزت هذه الدراسة على الشمول المالي وتركيز البنوك على أداء الشركات في البلدان النامية والناشئة باستخدام عينة من 55596 شركة في 79 دولة خلال الفترة 2006-2022 ويستخدم هذا البحث الانحدار الخطي المتعدد والتحليل استخدمت أربعة مؤشرات: الائتمان، الاستهلاك، الدخل، الإنتاج، الناتج المحلي الإجمالي وبعد التحليل باستخدام الانحدار المتعدد توصلت الدراسة الى ان الشمول المالي له تأثير إيجابي على أداء الشركات أي كلما انخفض تركيز البنك كلما زاد التأثير الإيجابي بين الشمول المالي والبنك، وتكون هناك منافسة بين البنوك على أداء الشركة عندما تكون محفظة الائتمان البنكي وعملاء البنك أكثر شمولية. كما ركزت هذه الدراسة على تأثير الأسعار وترشيد الائتمان وبيئة الاعمال في القطاع المصرفي لتفسير الاستبعاد المالي والحد منه.

UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQUEK مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير في إدارة

الأعمال كلية إدارة الأعمال جامعة نيروبي بعنوان: تأثير مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في رواندا<sup>1</sup>.

## The Effect of Credit Risk Management on The Financial Performance of Commercial Banks in Rwanda

وكان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أثر إدارة مخاطر الائتمان والأداء المالي للمصارف التجارية في رواندا. وقد تضمنت الدراسة أربعة أهداف محددة تتمثل في تحديد كيفية تحديد مخاطر الائتمان وتحليل مخاطر الائتمان وتقييمها وآلية تقدير الائتمان ورصد المخاطر التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية في رواندا.

ولخصت الدراسة إلى أن جميع تدابير إدارة مخاطر الائتمان المستخدمة في هذه الدراسة هي مؤشرات هامة جدا للأداء المالي للبنوك التجارية في رواندا باستثناء مراقبة المخاطر. وقد تبين أن تحديد مخاطر الائتمان هام في تفسير ربحية المصارف التجارية في رواندا. كما وجد أن تقييم مخاطر الائتمان وتحليل الائتمان والتقييم له أهمية كبيرة في تفسير الأداء المالي. واستنادا إلى النتائج يمكن إجراء دراسة أخرى في رواندا ولكن يجب أن يفسر حقا توسيع متغيرات إدارة مخاطر الائتمان التي تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية.

### المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة

تختلف أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة للموضوع وذلك حسب الهدف المرجو الوصول إليه وموضوع الدراسة والأدوات المستعملة في الدراسة والتي سوف نقوم بمعالجتها في دراستنا هذه كما يلي:

#### الفرع الأول: أوجه التشابه:

وجدنا أن أغلب الدراسات تركز دراستها على البنوك التجارية، كما أنها تشابه من حيث الهدف وقد اهتمت الدراسات التي تطرق لمفهوم الشمول المالي وأداء البنوك التجارية، التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وأهم ما توصلت له أنها تهدف إلى معالجة الاستبعاد المالي في البنوك وذلك من أجل الوصول إلى حل للحد منه ومدى تطبيق البنوك للقواعد الاحترازية. فقد اهتم العديد من الباحثين بدراسة محددات الشمول المالي للبنوك لما له من أهمية في تقييم أداء البنوك التجارية. وذلك عن طريق استخدام متغيرات للعوامل الداخلية للبنك، إضافة إلى البحث عن العوامل الخارجية المتعلقة بمحددات الاقتصاد الكلي ودرجة تأثيرها على الشمول المالي واستطاعت هذه الدراسات الوصول إلى مجموعة من النتائج.

<sup>1</sup> UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQUEK. " The Effect Of Credit Risk Management On The Financial Performance Of Commercial Banks In Rwanda «Memorandum of introduction to complete the requirements of the MBA degree Faculty of Business Administration University of Nairobi

- لكن كل دراسة التزمت بالمتغيرات التي توفرت لديها من بيانات، إلا أن اغلب الدراسات التي اعتمدت على متغيرات الاقتصاد الكلي اشترك في المتغيرات التالية: معدل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة، سعر الصرف، سعر الفائدة. أما الدراسات التي اعتمدت على متغيرات المحددات المصرفية اشترك في المتغيرات التالية: نسبة كفاية رأس المال، جودة الادارة، إدارة الربحية، درجة السيولة، العائد على الأصول، العائد على الأموال الخاصة. الهامش على سعر الفائدة.

### الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

تميزت هذه الدراسات أن معظمها جرت في البنوك التجارية، واختلفت كذلك من حيث المكان وزمن الدراسة التي تمت فيه والعينة المدروسة والتالي اختلفت في الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة موضوع. كما تبين هذه الدراسات في استخدامها للنماذج الإحصائية، ولتقدير العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والعوامل المفسرة له فنجد دراسات قد استخدمت الانحدار البسيط، ودراسات أخرى استخدمت الانحدار المتعدد، ودراسات استخدمت نماذج بانل .

### الفرع الثالث: ما يميز الدراسة الحالية

بعد عرض مختلف الدراسات السابقة حول الشمول المالي وحول أداء البنوك التجارية. سنحاول في هذا المبحث مناقشة محتوى هذه الدراسات، والذي تطرقنا فيه الى دراسات سابقة حول الشمول المالي والعوامل المتحركة فيه، ودراسات سابقة حول أداء البنوك التجارية ومدى مساهمتها في تقييمها.

أثناء بحثنا في مختلف الدراسات التجريبية التي تناول موضوع دراستنا حول تأثير الشمول المالي على أداء البنوك التجارية لاحظنا كثرت تداولها في الدول الأجنبية والدول العربية. حيث وجدنا عدد قليل من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع. أما في البيئة الجزائرية يمكن القول بأنها تكاد تنعدم. حيث تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة كونها تتطرق إلى دراسة علاقة الشمول المالي بمؤشرات الأداء البنكية. فنجد في

مختلف الدراسات التي تم التطرق لها أن هناك دراسات ركزت على محددات الشمول المالي؛ ودراسات أخرى ركزت على دور الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي والتقليل من الفقر وأخرى حول تقييم أداء البنوك باستخدام المعطيات والبيانات المالية، وبالرغم من اختلاف النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة إلا أنها لا تولد مجال البحث في الدراسة حيث تهتم الدراسة الحالية بدراسة مدى تأثير الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية من خلال دراسة العوامل المؤثرة (عوامل داخلية) في الشمول المالي ثم التطرق لدراسة تأثير مؤشرات الشمول المالي على أداء البنوك التجارية.

## خلاصة الفصل الأول

قدم هذا الفصل الأسس النظرية للشمول المالي البنوك التجارية، وذلك من خلال التطرق لمفهوم الشمول المالي، فوجدنا أن الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض وبأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفاعلة.

كما تناولنا أهم المؤشرات المستخدمة لقياس الشمول المالي والتي تجلت في الوصول الى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية جودة الخدمات المالية، فوضع مؤشرات الشمول المالي فعالة ويحسن من أداء البنوك.

كما تطرقنا في المبحث الثاني لمفهوم البنوك التجارية باعتباره مؤشرا تحليلي انتقادي شامل الخطط، واستخدام الموارد البشرية والمادية، بهدف التحقق من كفاءة وفعالية استخدام الموارد المتاحة". فالأداء هو شرط أساسي لتنافسية أي مؤسسة مصرفية على المستوى الجزئي، أما على المستوى الكلي فالقطاع المصرفي السليم والمريح له قدرة على تحمل الصدمات والأزمات. كما أشرنا لأهم المقاييس المختلفة والمستخدم لقياس أداء البنوك، كما حاولنا ربط علاقة الشمول المالي بتقييم أداء البنوك. وذلك بتسليط الضوء على عوامل لقياس الشمول المالي. وذلك من خلال تناو ل الشمول المالي وأثره على أداء البنوك، باعتباره أهم العوامل التي تؤثر على سلامة البنوك.

## الفصل الثاني:

# دراسة قياسية لمحددات الشمول المالي على البنوك التجارية في الجزائر

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول من الدراسات والمفاهيم النظرية الخاصة بالشمول المالي، وأهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع، في الفصل الثاني سنحاول إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع العلمي ومقارنة نتائج الدراسات السابقة بنتائج دراستنا، وذلك من خلال معرفة محددات الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية.

لذلك تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كتالي:

❖ **المبحث الأول:** الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة؛

❖ **المبحث الثاني:** عرض وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة؛

**المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:**

تعد الطريقة والأدوات المستخدمة عنصرا مهما في دراستنا الميدانية من خلال أهمية المعلومات ومدى مصداقيتها من عدة جوانب كدراسة البيانات وتحليلها، مما يعطي للباحث القدرة على قبول الفرضيات أو نفيها، وكذا الوصول إلى نتائج في نهاية الدراسة يمكن الاعتماد عليها في البحث، في هذا الصدد سنتطرق إليه في هذا المبحث، حيث نوضح في المطلب الأول الطريقة المستخدمة في الدراسة، والأدوات المستخدمة في المطلب الثاني.

**المطلب الأول: عرض عينة الدراسة**

من اجل اختبار طبيعة العلاقة الموجودة بين محددات الشمول المالي في الجزائر، تم استخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة (2013-2020) والمستمدة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي وباستخدام مجموعة من المتغيرات يتم تفصيلها لاحقا.

**المطلب الثاني: طريقة جمع البيانات والأدوات المستخدمة**

سنقوم بتجزئة هذا المطلب إلى عدة فروع بحيث سنتناول في الفرع الأول طريقة جمع البيانات (النظرية والتطبيقية) وفي الفرع الثاني سنتناول الأدوات المستخدمة في الدراسة وفي الفرع الثالث عرض وقياس متغيرات الدراسة أما في الفرع الرابع فسننتاول فيه قياس متغيرات الدراسة.

**الفرع الأول: طريقة جمع المعلومات**

لقد اعتمدنا في جمع المعلومات بشكل كبير على المصادر التالية:

**1 - مصادر الجانب النظري:** تمت معالجة هذا الجانب للدراسة من خلال الاعتماد على الكتب والمذكرات ومختلف المراجع العربية والأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة

**2 - مصادر الجانب التطبيقي:** هي المعطيات والبيانات التي تم الحصول عليها من خلال بيانات المنشورة في بيانات البنك الدولي خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2020 والمنشورة على قاعدة بيانات البنك الدولي.

اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي من خلال وصف مجموعة من المتغيرات مما يسهل في تحديد العلاقة بين المتغيرات المعتمدين للدراسة خلال 7 سنوات من 2013 إلى 2020 بالإضافة إلى استخراج ثلاثة متغيرات أحدهما تابع والأخرين مستقلين في الجانب التطبيقي.

**الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة**

بغية حساب متغيرات الدراسة المتمثلة في محددات الشمول المالي وضبطها تم الاستعانة ببرنامج Microsoft office Excel وبعدها قمنا بتنظيم قاعدة المعطيات الخاصة بنا وإدخالها في البرنامج الإحصائي 10Eviews من أجل معرفة محددات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2020) وقمنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى في معالجة البيانات.

**الفرع الثالث: عرض وقياس متغيرات الدراسة**

سنقوم في هذا المطلب بتقديم متغيرات الدراسة من خلال عرضها في الفرع الأول، ثم حساب كل متغير من متغيرات الدراسة في الفرع الثاني.

**1- عرض متغيرات الدراسة:**

من خلال دراستنا لموضوع الشمول المالي، يظهر لنا ثلاث أنواع من متغيرات الدراسة وهي:  
المتغيرين المستقلين: ويتمثل في عدد الماكينات المصرف الآلي N\_AGEN ، القرض الممنوح للقطاع الخاص MCSP ؛  
المتغير التابع: ويتمثل في صافي الائتمان المحلي NET\_CREDI ؛

### المبحث الثاني: عرض وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة

سنحاول في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة المتوصل إليها بإتباع الخطوات الأولية التي عرضناها في المبحث السابق وتفسيرها وتحليلها، وسيكون هذا عن طريق تقسيم المباحث إلى مطلبين، سنتناول في المطلب الأول عرض نتائج الدراسة، ثم في المطلب الثاني سنتطرق إلى تحليل وتفسير النتائج.

#### المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة:

من خلال معالجتنا لبيانات الدراسة واستخدام طريقة المربعات الصغرى توصلنا إلى نموذج الذي يحدد محددات الشمول المالي في الجزائر، ولهذا سيتم عرض النتائج الخاصة بمحددات الشمول المالي في الجزائر ثم نقوم بعرض النتائج الخاصة بهذا النموذج. وبعد أن قمنا بتعريف متغيرات النموذج القاسي وتجميع البيانات الخاصة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي باستخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد لتقدير النموذج والإعتماد على طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية ويكون الشكل الرياضي للمعادلة من الشكل التالي:

$$NET\_CREDI = C + B1 MCSP + B2 N\_AGEN + E_i$$

ونلخص فيما يلي نتائج الدراسة من خلال إستعراض خصائص متغيرات الدراسة.

#### الجدول 2: مخرجات معالجة متغيرات الدراسة.

	NET_CREDI	MCSP	N_AGEN
Mean	6.54E+12	18.47658	5.145263
Median	1.33E+12	16.49789	5.220000
Maximum	2.16E+13	29.54528	5.260000
Minimum	-1.40E+12	10.99778	4.720000
Std. Dev.	8.50E+12	5.806164	0.170077
Skewness	0.689877	0.350347	-1.690996
Kurtosis	1.846559	1.748013	4.567959
Jarque-Bera	2.560368	1.629602	11.00129
Probability	0.277986	0.442727	0.004084
Sum	1.24E+14	351.0550	97.76000
Sum Sq. Dev.	1.30E+27	606.8077	0.520674
Observations	19	19	19

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على مخرجات 10 EVIEWS.

وبعد إستعراض خصائص متغيرات الدراسة سنقوم في هذا الجزء باستعراض نتائج التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى لدراسة محددات الشمول المالي في الجزائر والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

Dependent Variable: NET\_CREDI

Method: Least Squares

Sample: 2004 2022

Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	-			
N_AGEN	9.43E+12	7.25E+12	1.300736	0.2118
MCSP	1.48E+12	2.12E+11	6.951420	0.0000
C	2.78E+13	3.49E+13	0.796437	0.4374
R-squared	0.805267	Mean dependent var	6.54E+12	
Adjusted R-squared	0.780925	S.D. dependent var	8.50E+12	
S.E. of regression	3.98E+12	Akaike info criterion	61.00473	
Sum squared resid	2.53E+26	Schwarz criterion	61.15385	
Log likelihood	576.5449	Hannan-Quinn criter.	61.02997	
F-statistic	33.08181	Durbin-Watson stat	0.744688	
Prob(F-statistic)	0.000002			

المصدر: من إعداد الطالبان بناء على مخرجات 10 EVIEWS.

وتكون النتائج كالتالي:

$$\text{NET\_CREDI} = 2.78 + 1.48 \text{ MCSP} - 9.43 \text{ N\_AGEN}$$

المطلب الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة:

نلاحظ من خلال النماذج أعلاه بإعتباره أحسن نماذج لتفسير العلاقة بين المتغيرين فيما يلي: عند القيام بإختبار لفرضيات لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد تأخذ مجموعة من المتغيرات القياسية الإحصائية، في المقدرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم إختبار المعنوية الجزئية للمعلمات بإستخدام إحصائية ستيودنت، إختبار المعنوية الكلية لنموذج بإستخدام إحصائية فيشر ومعامل التحديد، تم دراسة مدى استقرار معلمات النموذج المقدر.

• التحليل الاقتصادي لنموذج الدراسة:

✓ معامل عدد الماكينات الصراف الآلي: تدل الإشارة السالبة في معادلة الانحدار المتعدد بالنسبة لمعامل هذا المتغير B1 على وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل N\_AGEN والمتغير التابع NET\_CREDI وهذا ما لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت NET\_CREDI بوحدة واحدة فإن NET\_CREDI سيتغير ب 9.43 أي أن هذا المتغير غير مقبول اقتصاديا.

✓ القرض الممنوح للقطاع الخاص MCSP: يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه بالنسبة لمعامل B2 إشارته موجبة تدل على وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل MCSP والمتغير التابع NET\_CREDI وهذا ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير MCSP بوحدة واحدة فإن NET\_CREDI سيرتفع ب 1.48 أي أن الارتفاع في MCSP بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية ب 14.88 ومنه فإن المتغير مقبول اقتصاديا.

1- اختبار معنوية المعلمات الجزئية للنموذج:

يفيد هذا الاختبار في دراسة المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج من خلال الفرضيات التالية، ولإجراء اختبار معنوية المعلمات يتم مقارنتها بمستوى المعنوية 0.05، وعلية كانت نتائج الاختبار كالتالي:

✓ من أجل المعامل B ثابت: بلغت القيمة الاحتمالية Prob= 0.4374 هي أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية العدم H0 ونرفض الفرض البديل H1 ، أي أن معلمة B ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

✓ معامل N\_AGEN: حيث أن Prob= 0.2118 هي أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية العدم H1 ونرفض الفرض البديل H1 ، أي أن معامل عدد الوكالات ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% .

✓ معامل MCSP حيث بلغت القيمة المعنوية لها Prob=0.0000 هي أقل من 0.05% وعليه نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1، أي أن معامل MCSP له معنوية إحصائية عن مستوى معنوية 5% ✓

2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

ومن خلال الجدول الواردة في الجدول أعلاه نجد أن القيمة الاحتمالية المرفقة بالإحصائية فيشر قدرت ( F- Prob= 0.0000002) وهي أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي نرفض H0 ونقبل H1 ما يدل على وجود معلومة على الأقل تختلف معنويا عن الصفر أي وجود دلالة إحصائية ومعنوية كلية لنموذج.

3- جودة توفيق النموذج:

وحسب النموذج المختار أعلاه وهو نموذج الانحدار المتعدد وحسب النتائج الواردة في الجدول نجد أن معامل التحديد المصحح Adjusted R-Squared= 0.7809 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته % 78.09 من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهي نسبة قوية ومقبولة.

4- الإختبار الذاتي بين الأخطاء:

نعمد لإجراء هذا الإختبار على إختبار Breusch-Godfrey الذي يتركز على مضاعف لاغرونج والذي يتوزع توزيع كاي دو، بحيث يسمح الإختبار بوجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد، وفق الفرضيتين التاليتين:

H0: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

H1: وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم 3: نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للمؤشر NET\_CREDI

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

	3.33296		
F-statistic	0	Prob. F(2,14)	0.0655
	6.12856	Prob. Chi-	
Obs*R-squared	7	Square(2)	0.0467

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 10.

وتبين النتائج الواردة في الجدول أعلاه أن القيمة الإحتمالية المرافقة من النموذج حيث بلغت  $Prob = 0.0655$  وهي أكبر تماما من المعنوية الإحصائية  $0.05$  وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط ذاتي من الأخطاء.

5- اختبار تجانس تباين الأخطاء:

نستعمل اختبار ARCH من أجل اختبار تجانس تباين الأخطاء وذلك بالإعتماد على مضاعف لاغرونج والذي يتوزع توزيع كاي دو، ونتائج هذا التحليل ملخصة في الجدول أدناه وفق الفرضيات التالي:

$H_0$ : ثبات تباين البواقي

$H_1$ : عدم ثبات تباين البواقي

الجدول رقم 4: نتائج اختبار تجانس للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH

	19.0995		
F-statistic	8	Prob. F(1,16)	0.0005
	9.79477	Prob. Chi-	
Obs*R-squared	4	Square(1)	0.0018

المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على البرنامج الإحصائي EViews 10.

وإنطلاقا من النتائج الواردة في الجدول أعلاه نجد أن القيمة الإحتمالية المرفقة للنموذج حيث بلغ  $Prob = 0.0018$  وهي أقل تماما من المعنوية الإحصائية  $0.05$  وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين البواقي.

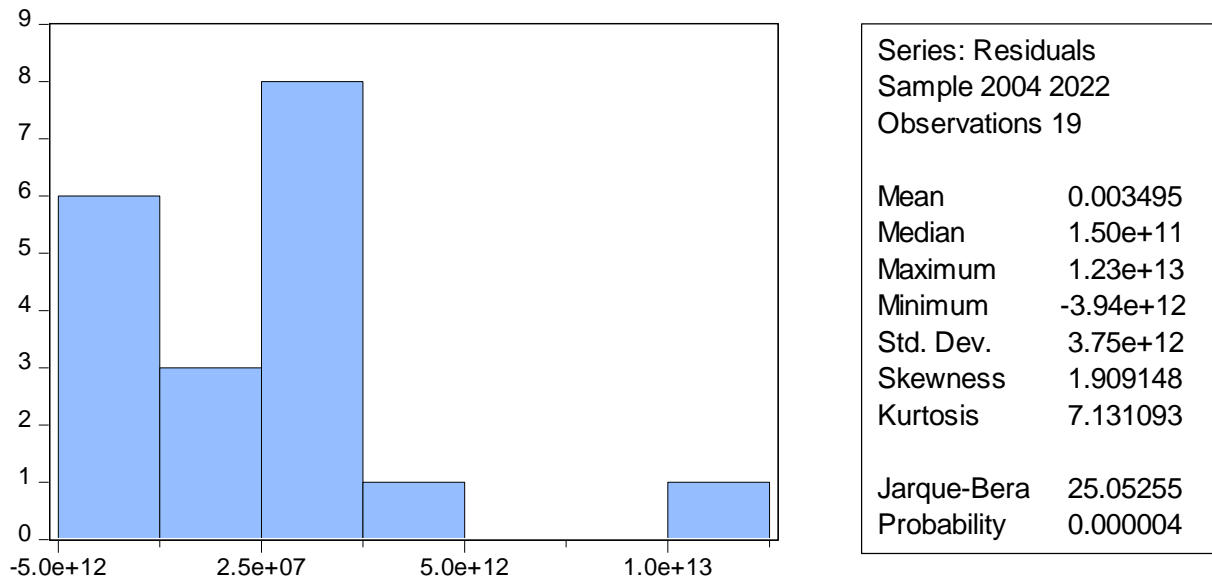
6- إخبار التوزيع الطبيعي:

بالنسبة لإختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء فإننا سننعمد على اختبار Berjarque والذي يقوم على أساس فرضيتين هما:

$H_0$ : الأخطاء موزعة توزيعا طبيعيا

$H_1$ : الأخطاء غير موزعة توزيعا طبيعيا

الشكل 3: يوضح نتائج إختبار التوزيع الطبيعي للمؤشر NET\_CREDI



المصدر: من إعداد الطالبان بالإعتماد على البرنامج الإحصائي EVIEWS 10.

من خلال القيمة الإحصائية المرافقة لإحصائية Jarque-Bera الواردة في الجدول أعلاه نجدها  $Prob=0.000004$  وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

وكما وهو معلوم أن من بين شروط قبول النموذج المقدر هو عدم وجود تداخل في المتغيرات المستقلة فيما بينها، وكذا عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود المتغير العشوائي من جهة، وأن هذا المتغير العشوائي يتوزع توزيعاً طبيعياً، وبعد التأكد من هذه الإختبارات أظهرت النتائج المتحصل عليها عدم وجود تداخل بين المتغيرات المستقلة وخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ووجود توزيع طبيعي للمتغيرات المستقلة وخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ووجود توزيع طبيعي للمتغير العشوائي، مما يعني أن النموذج صالح لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

### المطلب الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة

أظهرت هذه الدراسة مجموعة من النتائج التي يمكن أن تثبت أو تنفي فرضياتنا ومن ثمة يمكن أن تساعد المستثمرين والباحثين على معرفة العوامل المؤثرة على الاداء المالي.

- أظهرت نتائج الإنحدار الخطي المتعدد وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل عدد الوكالات الصراف الآلي والمتغير التابع القروض الممنوحة، وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بعدم وجود معنوية إحصائية عدد الوكالات الصراف الآلي أما بالنسبة للمتغير المستقل حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص فهو ذو معنوية إحصائية.
- إن النتائج السابقة تشير إلى أن 78.09% من المتغيرات تفسر تغير في القروض الممنوحة وما تبقى يمكن إرجاعه إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج فلو أدخلنا هذه المتغيرات لكانت نسبة التفسير أعلى.
- أن محددات الشمول المالي في الجزائر تعود بدرجة كبيرة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص الذي من شأنه توسيع الشمول المالي في الجزائر.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال البحث على النموذج الذي يفسر العلاقات بين محددات الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2013 - 2020).

حيث تناولنا في المرحلة الأولى منهج الدراسة الميدانية من حيث وصف العينة ومتغيرات الدراسة، من خلال وضع لمحة وجيزة عن المؤسسة، وأهم المتغيرات وأبرزها في الدراسة ثم أتينا إلى عرض النتائج وتفسيرها، ومن أهم النتائج توصلنا إلى:

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين عدد الوكالات والقروض الممنوحة في الجزائر.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص وحجم القروض في الجزائر.
- تتراوح القدرة التفسيرية للنموذجين بين 78.09 وهي نسبة قوية ومقبولة.

خاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في معرفة مدى تأثير القروض الممنوحة على صافي الائتمان خلال الفترة 2013-2020 وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

❖ النتائج النظرية:

- الإختلاف في تقديم مفهوم واحد ووحيد للشمول المالي في العالم؛
- إختلاف في تحديد وتوحيد مؤشرات المالي في العالم؛
- الأتفاق الغالبية العظمى في الدراسات السابقة على أن القروض الممنوحة حيث يمثل المورد الأساسي المرتبط بالمعرفة ويعد عامل أساسي لخلق القيمة في المؤسسة الإقتصادية.
- صافي الائتمان كان ولا يزال محل اهتمام الباحثين والأكاديميين على مدى البعيد.

❖ النتائج التطبيقية:

- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين عدد الوكالات والقروض الممنوحة في الجزائر.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين القروض الممنوحة للقطاع الخاص وحجم القروض في الجزائر.
- تتراوح القدرة التفسيرية للنموذجين بين 78.09 وهي نسبة قوية ومقبولة.

❖ التوصيات:

- بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة نوصي بجملة من التوصيات:
- يجب استغلال القروض الممنوحة بشكل جيد وإدراك أهميتها واستغلالها بشكل أفضل في المؤسسة؛
- التأكيد على أهمية العنصر البشري كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج ومكون فعال للقروض الممنوحة؛
- ربط القروض الممنوحة بأهداف ذات بعد إيجابي للمؤسسة وليس بغية صافي الائتمان

قائمة المصادر

والمراجع

1. ابراهيم أوراغ) مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية: أنواع العمليات المصرفية التقليدية والإلكترونية(، العدد03، مارس 2018، جامعة باتنة1، الجزائر، ص395.
2. إبراهيم أوراغ، مرجع سبق ذكره، ص400
3. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف؛ مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2008، ص 144، 145
4. بدر شحادة حمدان، ماجد أبو دية "أثر الشمول المالي على التنمية الاقتصادية في فلسطين" مجلة الاقتصاد والمالية جامعة فلسطين المجلد 02 العدد01 2018 ص280
5. جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص22.
6. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص308.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التجارة، المادة 67 من الأمر 03-11 المؤرخ 16 رمضان 1431-2010.
8. حنين محمد بدر عجوز، "دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء"- دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية فلسطين 1917.
9. دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص24.
10. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع نط1، الأردن، 2010، ص76/77.
11. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك و المصارف المركزية، دار البيازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص57، 58
12. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص60/59.
13. السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الثانية، مصر، 2008، ص166.
14. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، الواقع و التطبيقات، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص20.
15. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، 2010-2011، ص28.
16. عبد الرزاق ابراهيمي وآخرون، أهمية استخدام وسائل الصيرفة الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد7، العدد1، جوان 2020، ص7.
17. عبد السلام لفتة سعيد، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، 2013، ص192-193.
18. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك؛ مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الأردن، 2008، ص33.

## قائمة المصادر والمراجع

19. لعاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية (مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2007
20. محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية العادية\_ غير العادية\_ الإلكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2016، ص. 217
21. محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية؛ البنوك التجارية وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص1.
22. محمد علي محمد بنجي مقداد، الأوراق التجارية؛ سند السحب لأمر والشيك، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص8
23. محمد مصطفى نعمات، إدارة البنوك، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2016، ص 49.
24. محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية؛ المجلد الثالث، الأوراق التجارية" دراسة مقارنة"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2007، ص 271.
25. محمود محمد أبو فروة، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنت، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2009، ص63.
26. مصطفى كمال طه، الأوراق التجارية والإفلاس، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص151.
27. ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبدالات، الصيرفة الإلكترونية؛ الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 192 | 194.
28. وسيم محمد الحداد وآخرون، الخدمات المصرفية الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص من-66. 63
29. يوسف حسن يوسف، التجارة الإلكترونية وأبعادها القانونية الدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، مصر، ص 14، 13.
30. المصادر باللغة الأجنبية :

31. Alexandra Zins. Laurent Weill (2016) The determinants of Financial inclusions in Africa. Review of Développement 46-57.
32. Pour plus d'informations, voir le document préparé par le groupe de travail sur l'inclusion financière approuvé par le Conseil des gouverneurs des banques centrales arabes sous le titre de : les exigences de l'adoption d'une stratégie nationale globale visant à promouvoir l'inclusion financière dans les Etats arabes.
33. Bernardo Necoletti, mobile banking, evolution or revolion, palgrave macmillan publishing, 1st edition, England, 2014
34. Bridgette Austin, Job descriptions, legal departement, USA, availabale on <https://careertrend.com>, 10/07/2024, 13:44.
35. Sanjay kumar rout, mobile banking security, educreation publishing, 1st edition, India, 2019, p 42. <https://careertrend.com>, 10/07/2024, 13:44.
36. Review of" Bank concentrations. Competition .and financial inclusion "N81,javier M.pereira (2018) Development finance

37. Demiguc-kunt.Asli.Leora klapper.and Douglas Randall. (2013) 41 Islamic finance and financial inclusion measuring use of and demand for formal financial services among Muslim adults " policy Research working paper Series 6642 (Washington: World Bank).
38. Badar Alam Iqbal 2017"46 Role of banks in financial inclusion in India Samiaa Department of Commerce, Aligarh Muslim University, Aligarh, UP, Indiab International University of Business, Agriculture and Technology, Dhaka, Bangladesh Guest Editor, Transnational Corporations Review, Taylor & Francis, UK Received 1 August 2015; accepted 10 September 2016Available online 28 February 2017
39. UGIRASE JOSIANE MAGNIFIQUEK. " The Effect Of Credit Risk Management On The Financial Performance Of Commercial Banks In Rwanda «Memorandum of introduction to complete the requirements of the MBA degree Faculty of Business Administration University of Nairobi
40. <http://www.banquemoniale.org/fr/news/feature/2015/10/13/opportunities-and-challenges-for-expanding-financial-inclusion-in-tunisia> 21/04/2018 Alexandra Zins. Laurent Weill The determinants of Financial inclusions in Africa. Review of Development finances (2016) 46-57
42. <https://www.cbq.qa>, 10/07/2024, 17:46.